9 November 2015
Arabic

الجمعية العامة

الدورة السبعون

الوثائق الرسمية

لجنة المسائل السياسية الخاصة
وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

محضر موجز للجلسة السادسة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد الجار الله (نائب الرئيس) (الكويت)

المحتويات

- البند ٥٩ من جدول الأعمال: المعلومات المرسلة بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (تابع)*
- البند ٦٠ من جدول الأعمال: الأنشطة الاقتصادية وغيرها من الأنشطة التي تؤثر في مصالح شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (تابع)*
- البند ٦١ من جدول الأعمال: تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (تابع)*
- البند ٦٢ من جدول الأعمال: التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (تابع)*
- البند ٦٣ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (الأقاليم غير المدرجة تحت بنود أخرى من جدول الأعمال) (تابع)*

* البنود التي قررت اللجنة النظر فيها مجتمعة.

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيبة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى:
Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org)

والمحاضر المصوّبة سيعاد إصدارها إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).

الرجاء إعادة استعمال الورق

تحقيق تقدم مبهر بشكل عام حتى الآن، فإن عملية إنهاء الاستعمار في حالة جمود نسبي. وأضافت قائلة إن إنهاء الاستعمار يجب أن يكتمل من خلال حوار مستمر وأكثر قوة فيما بين الدول القائمة بالإدارة واللجنة الخاصة لإنهاء الاستعمار والشعوب ذاتها. وعلى الدول الأعضاء أيضاً أن تعمل بفعالية مع الأمم المتحدة لإنهاء الاستعمار.

٢ - وأضافت قائلة إن الأقاليم المتبقية في أمريكا اللاتينية تمثل أهمية خاصة بالنسبة لهندوراس. وأشارت إلى أن مشاريع القرارات التي اعتمدها اللجنة الخاصة خلال السنوات الخمسين الماضية قد ساعدت بصورة خاصة على الدفع قدماً بالمداوولات بشأن مسألة جزر مالفيناس. وقالت إن حكومتها ظلت ثابتة على موقفها في الانضمام إلى من يؤكدون حق الأرجنتين المشروع في جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها، الواقعة تحت الاحتلال حالياً. وقد أيدت بلدان أمريكا الجنوبية جميعها ذلك المطلب مراراً وتكراراً، وتم تأييده أخيراً خلال مؤتمر القمة الثالث لرؤساء الدول والحكومات في جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وقالت إن وفد بلدها يرحب بالمساعي الحميدة للأمين العام في العمل من أجل إيجاد حل سلمي لهذا النزاع.

٣ - السيد إرجيس (تركيا): قال إن عملية إنهاء الاستعمار، وإن كانت أحد النجاحات الكبيرة للمنظمة، فإنها لا تزال غير كاملة، إذ لا يزال هناك ١٧ إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي. وأضاف أن بلده، بوصفه أحد الأعضاء المؤسسين للأمم المتحدة، يرى القضاء على الاستعمار باعتباره الدعامة الأساسية لسياسته الخارجية. وترى تركيا أن أي تحرك نحو تقرير المصير ينبغي أن ينبع من إرادة الشعوب غير المستقلة وأن يعبر عنها. وأردف قائلاً إنه ينبغي للدول القائمة بالإدارة ضمان الحقوق غير القابلة

في غياب السيد باولر (ملاوي)، تولى السيد الجار الله (الكويت)، نائب الرئيس، رئاسة الجلسة.

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠:٠٥

البند ٥٩ من جدول الأعمال: المعلومات المرسلة بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (تابع) (A/70/23) (الفصلان السابع والثالث عشر) و (A/70/67)

البند ٦٠ من جدول الأعمال: الأنشطة الاقتصادية وغيرها من الأنشطة التي تؤثر في مصالح شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (تابع) (A/70/23) (الفصلان الخامس والثالث عشر)

البند ٦١ من جدول الأعمال: تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (تابع) (A/70/23) (الفصلان السادس والثالث عشر) و (A/70/64)

البند ٦٢ من جدول الأعمال: التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (تابع) (A/70/66) و (A/70/66/Add.1)

البند ٦٣ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (الأقاليم غير المدرجة تحت بنود أخرى من جدول الأعمال) (تابع) (A/70/23) (الفصول الثامن والتاسع والعاشر والحادي عشر والثالث عشر) و (A/70/73) و (A/70/73/Add.1) و (A/70/201)

١ - السيدة سانشي (هندوراس): قالت إن عدم ممارسة عدد من الأقاليم حقها في تقرير المصير يوضح أنه بالرغم من

٦ - وفيما يتعلق بمسألة الصحراء الغربية، ذكر أن البحرين تدعو الأمم المتحدة إلى إيجاد حل سياسي قائم على التفاوض، وتؤيد الجهود التي يبذلها المغرب في هذا الصدد.

٧ - وقال إن حكومة بلده تؤيد النهج المتبع لتحقيق إنهاء الاستعمار على أساس مبادئ المساواة بين الجنسين والمساواة بين الأقاليم ذات الأحجام المختلفة. ونظراً لأن الاستعمار يعوق التنمية الاقتصادية والتجارة في الأراضي المستعمرة، أعرب عن أمل بلده في أن تساعد الحلقات الدراسية الإقليمية والبعثات الزائرة، التي تقوم بها اللجنة الخاصة إلى الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، على التعجيل بافئار نظام الاستعمار بحلول نهاية العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار.

٨ - السيد ندوهورا (أوغندا): قال إن عدم إنهاء الاستعمار بشكل كامل قد جعل اللجنة شريكاً في الأسى الإنساني الذي يشهده ١٧ إقليماً ما زال تحت الاحتلال الأجنبي، حيث يجري تحطيم آمال الشعب وترتكب جميع أشكال الجرائم الفظيعة التي لا يمكن تبريرها في القرن الحادي والعشرين مع الإفلات من العقاب. وقال إن بلده، وهو نفسه مستعمرة سابقة، يؤيد بقوة كفاح الشعب الصحراوي، الذي يخضع للسيطرة المهينة، ويدافع عن حقه في تقرير المصير. وأضاف أن الاتحاد الأفريقي أيضاً متمسك بقوة بمساندة استقلال الصحراء الغربية، المستعمرة الوحيدة المتبقية في أفريقيا. وأشار إلى أنه، على الرغم من قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة، بما في ذلك ولاية إجراء استفتاء بشأن تقرير المصير في الصحراء الغربية، أصبح عدد لا يحصى من الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان، والاتجار بالمخدرات، والاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية نمطاً سائداً، على مرأى من المجتمع الدولي. وأردف قائلاً إن عدم إيجاد حل للأزمة في الصحراء الغربية يمكن أن يؤدي إلى تفاقم الأنشطة الإرهابية في منطقة الساحل بأكملها.

للتصرف لشعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلى حين حصولها على الاستقلال. وأعرب عن دعوة تركيا إلى جميع الدول الأعضاء لمواصلة دعم ذلك الهدف.

٤ - السيدة محسن (العراق): قالت إن حكومة بلدها تؤيد ممارسة الشعوب لحقها غير القابل للتصرف والمشروع في تقرير المصير والاستقلال، مع التأكيد في الوقت ذاته على مبدأي السيادة والسلامة الإقليمية للدول. وأعربت عن تأييد حكومة بلدها لاتباع الوسائل السلمية لضمان تقرير المصير وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وذكرت أن الاستقلال قد تحقق في ٨٠ دولة حتى الآن، وأن العراق يؤيد النهج الذي تتبعه اللجنة الخاصة لإنهاء الاستعمار في حوارها مع الدول القائمة بالإدارة بشأن الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي على أساس مناقشة كل حالة على حدة. وأشارت إلى أن حكومة بلدها تؤمن بحق الشعب الفلسطيني في السيطرة الكاملة على جميع أرضه، وحقه في إقامة دولة مستقلة عاصمتها القدس الشرقية، وفقاً للقرارات الدولية ذات الصلة.

٥ - السيد الزباني (البحرين): قال إن الاستعمار قد فرض المعاناة والمهيمنة الأجنبية على مصير الشعوب المعنية. وأشار إلى أن المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة تتضمن المساواة بين الشعوب وأهمية حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وذكر أن كرامة الإنسان المتأصلة قد نص عليها الكثير من وثائق الأمم المتحدة. وأضاف قائلاً إن هذه المبادئ قد أبرزت في السنوات الأخيرة من خلال المناقشات المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، التي دعت إلى اتخاذ إجراءات أكثر فعالية استناداً إلى القانون الدولي لإزالة العقبات التي تقف في طريق تقرير المصير.

٩ - السيد بوا كامون (كوت ديفوار): قال إنه، في الوقت الذي اعتمد فيه المجتمع الدولي خطته الطموحة والتحولية للتنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠، لا تزال هناك نزاعات مستمرة في جميع أنحاء العالم، وهي تعيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتعاون القوي.

١٠ - وفيما يتعلق بالصحراء الغربية، قال إن حكومة بلده تشجع الأمين العام ومبعوثه الشخصي في جهودهما القيمة الرامية إلى إيجاد حل سياسي مقبول لدى الطرفين في النزاع هناك، وتؤيد عملية المفاوضات بين الطرفين التي تُدار تحت رعاية الأمم المتحدة. وأضاف قائلاً إنه يجب على الطرفين التحلي بروح التوافق. ورحب بقيام المغرب ببذل جهود رامية إلى إيجاد حل دائم للوضع. وأكدت كوت ديفوار مجدداً تأييدها القوي للخطة التي وضعها المغرب لمنح حكم ذاتي واسع النطاق لمنطقة الصحراء داخل حدود المغرب، بما يحافظ على سيادة البلد ووحدته وسلامته الإقليمية، وي طرح أساساً جدياً ومعقولاً لتسوية سياسية للنزاع وفقاً للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

١٣ - ودعا إلى ضبط النفس لتجنب الإضرار بالزخم الدولي الإيجابي، الذي وفرته الأمم المتحدة على وجه الخصوص، لمبادرة المغرب الواقعية والجادة والموثوق بها التي من شأنها أن تتيح التوصل عن طريق التفاوض إلى مخرج سياسي للنزاع. وأعرب عن ثنائه على المغرب أيضاً لما وضعه من إصلاحات وتدابير من أجل تعزيز مؤسسات حقوق الإنسان في البلد. وقال إن توغو تؤمن بأن الأمم المتحدة ينبغي لها، بوصفها راعية لعملية التسوية، أن تشجع الطرفين على العمل معها والمشاركة في محادثات صريحة بشأن إيجاد حل دائم ومقبول من الطرفين استناداً إلى الخطة المغربية للحكم الذاتي، التي لا تزال أكثر البدائل المقدمة اتساماً بالديمقراطية. وأعرب عن تأكيد وفد بلده على أهمية الالتزام الأخلاقي في الوقت الراهن بالمحافظة على حقوق الإنسان الواجبة للصحراويين، ولا سيما في حالة اللاجئين في مخيمات تندوف.

١٤ - السيد ليون غونساليس (كوبا): تحدث مشيراً إلى اتخاذ اللجنة الخاصة قرارات سنوية بشأن مسألة الاستعمار في بورتوريكو، وذكر آخر تلك القرارات، الوارد في تقرير اللجنة (A/70/23)، الفقرة ٢٢) الذي دعا الولايات المتحدة إلى السماح لبورتوريكو بممارسة حقها غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال. بموجب قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) حتى يتسنى لها التعامل بطريقة سيادية مع

٩ - السيد بوا كامون (كوت ديفوار): قال إنه، في الوقت الذي اعتمد فيه المجتمع الدولي خطته الطموحة والتحولية للتنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠، لا تزال هناك نزاعات مستمرة في جميع أنحاء العالم، وهي تعيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتعاون القوي.

١٠ - وفيما يتعلق بالصحراء الغربية، قال إن حكومة بلده تشجع الأمين العام ومبعوثه الشخصي في جهودهما القيمة الرامية إلى إيجاد حل سياسي مقبول لدى الطرفين في النزاع هناك، وتؤيد عملية المفاوضات بين الطرفين التي تُدار تحت رعاية الأمم المتحدة. وأضاف قائلاً إنه يجب على الطرفين التحلي بروح التوافق. ورحب بقيام المغرب ببذل جهود رامية إلى إيجاد حل دائم للوضع. وأكدت كوت ديفوار مجدداً تأييدها القوي للخطة التي وضعها المغرب لمنح حكم ذاتي واسع النطاق لمنطقة الصحراء داخل حدود المغرب، بما يحافظ على سيادة البلد ووحدته وسلامته الإقليمية، وي طرح أساساً جدياً ومعقولاً لتسوية سياسية للنزاع وفقاً للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

١١ - وأشار إلى أن قرار الجمعية العامة ١٠١/٦٩ قد دعا الطرفين إلى التعاون مع الصليب الأحمر من أجل الوفاء بالتزامهما بموجب القانون الإنساني الدولي؛ وحث الأطراف المعنية على حماية حقوق الإنسان في منطقة الصحراء ومخيمات تندوف على حد سواء. وقال إن حكومة بلده تؤكد تأييدها لتحسين المناخ السياسي من خلال تدابير بناء الثقة، على النحو الذي دعا إليه الأمين العام. وأردف قائلاً إنه للحد من المستويات المقلقة من انعدام الأمن الإقليمي الواسع النطاق، يجب أن يكون هناك أيضاً قدر أكبر من المشاركة من جانب المجتمع الدولي.

١٢ - السيد مينان (توغو): أشاد بالأعمال التي تضطلع بها اللجنة الخاصة لإنهاء الاستعمار، فقال إن الطريق صوب

الذاتي، بما في ذلك الدعوات التي تلقاها المئات من الطلاب من الصحراء الغربية للدراسة في جامعات البلد. وحضّ سائر الدول الأعضاء على المساهمة أيضاً في تنمية تلك الأقاليم.

١٨ - السيد نتواغي (بوتسوانا): قال إنه من المؤسف أن شعب الصحراء الغربية - على الرغم من أفضل الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والأمين العام ومبعوثه الشخصي - لا يزال محروماً من حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال، ويحتجز بلد أفريقي آخر الإقليم رهن الاعتقال بلا حياء. وأضاف قائلاً إن استمرار المغرب في الاحتلال غير المشروع للصحراء الغربية يشكل انتهاكاً سافراً للقانون الدولي والقانون الإنساني على أعلى مستوى. وذكر أن بوتسوانا تحث المغرب على التعاون من أجل إجراء استفتاء حر ونزيه للشعب الصحراوي، وتشجع طرفي النزاع على العودة بروح من التسامح والتوافق إلى طاولة المفاوضات. كما أعرب عن ترحيبها بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتنظيم استفتاء في الصحراء الغربية.

١٩ - السيد سامورا ريفاس (السلفادور): قال إن حكومة بلده تواصل دعم حقوق الأرجنتين المشروعة في جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها، وأوضح الجهود التي تبذلها الأرجنتين لحل هذه المسألة الدولية الرئيسية. وأضاف قائلاً إنه يجب على الأرجنتين والمملكة المتحدة على حد سواء أن تستجيباً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة من خلال العودة للمفاوضات الرامية إلى التوصل إلى حل سلمي لما وصفته المنظمة بالنزاع على السيادة. وأشار إلى أن بلدان منطقة أمريكا الوسطى تؤيد موقف الأرجنتين المتعلق باستكشاف موارد الطاقة الطبيعية واستغلالها وقد أكدت مجدداً، من خلال منظمة أمريكا اللاتينية لشؤون الطاقة، حق الأرجنتين في الجرف القاري التابع لها، كما تؤيد قرار الجمعية

احتياجاتها الاقتصادية والاجتماعية الملحة. وأشار إلى أن أجيالاً مختلفة حاربت من أجل تحرير البلد من الهيمنة الاستعمارية، كما طالبت حركة بلدان عدم الانحياز بصورة منتظمة بالإفراج عن السجناء السياسيين المعتقلين في سجون الولايات المتحدة، ومن بينهم أوسكار لوبيس ريبيرا. وعلاوة على ذلك، ذكر أن جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أعربت عن تأييدها التام لأن تصبح بورتوريكو دولة مستقلة في المنطقة.

١٥ - وأشار إلى أن حكومة بلده تعيد تأكيد دعمها للحقوق المشروعة للأرجنتين في جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها. وتدعو كوبا كلا من الأرجنتين والمملكة المتحدة إلى التوصل عن طريق التفاوض إلى حل عادل ودائم للنزاع على السيادة بينهما في أقرب وقت ممكن. وفي هذا الصدد، تحدث قائلاً إن أي عمل يستهدف عسكرياً منطقة جنوب المحيط الأطلسي، التي أعلنتها منطقة سلام كل من الأمم المتحدة وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، يمكن أن يؤدي إلى تصعيد النزاع، ويمثل انتهاكاً للالتزام بالمنطقة بحل المنازعات بالوسائل السلمية.

١٦ - وفيما يتعلق بالنزاع الذي طال أمده على الصحراء الغربية، قال إن كوبا تدافع عن حق شعب الصحراء الغربية في تقرير المصير استناداً إلى ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وكرر تأييد بلده للجهود التي يبذلها الأمين العام ومبعوثه الشخصي من أجل التوصل لحل سياسي مقبول لدى الطرفين في إطار الإعلان المتعلق بإنهاء الاستعمار.

١٧ - وأضاف أنه، على الرغم من الحصار الاقتصادي القاسي الذي تعرضت له كوبا، ما انفك البلد يسعى إلى تقاسم ما يملكه مع سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم

٢٣ - وأعربت عن أسفها لعدم تحقيق تطلع جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بعد لأن ترى منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي منطقة خالية الاستعمار. وأشارت إلى أن قرار الجمعية العامة ٢٠٦٥ (د-٢٠) كان أول قرار دعا، قبل ٥٠ سنة، لإجراء مفاوضات ثنائية من أجل تسوية النزاع على جزر مالفيناس. وأضافت قائلة إن نيكاراغوا تؤمن دون شك بأن جمهورية الأرجنتين تمتلك السيادة المشروعة على جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر سانديويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها، التي اغتصبها المملكة المتحدة بالقوة في عام ١٨٣٣. ولم تتوقف الأرجنتين أبداً عن التنديد بهذا العمل وبالعسكرة المتزايدة لجنوب المحيط الأطلسي، وأردفت قائلة إنه من غير المقبول أن تستمر المملكة المتحدة في تجاهل النداءات المتكررة من قبل المجتمع الدولي بأسره - سواء في قرارات الأمم المتحدة أو في المحافل المتعددة الأطراف والإقليمية - التي تطالب باستئناف المفاوضات مع الأرجنتين من أجل إنهاء الاحتلال العسكري غير المشروع الذي تفرضه المملكة المتحدة على أراضي الأرجنتين، بشكل سلمي ودائم. وأعربت عن تأييد نيكاراغوا غير المشروط والكامل لحقوق الأرجنتين السيادية في الموارد الطبيعية في الجزر.

٢٤ - واستطردت قائلة إنه ينبغي تمكين بورتوريكو، وهي دولة مستعمرة من دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بموجب القانون الدولي وإعلان إنهاء الاستعمار، من اتخاذ قرارات سيادية تتيح لها تلبية احتياجاتها الاجتماعية والاقتصادية العاجلة. وأشارت إلى أن ٣٤ من قرارات ومقررات اللجنة الخاصة قد أكدت مجدداً على حق الشعب غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال. وقالت إنه ينبغي للجنة الرابعة والجمعية العامة النظر في الوضع الاستعماري في بورتوريكو. بمزيد من العناية، ويجب على الدولة المستعمرة السماح لسكان الإقليم بممارسة حقهم في

العامة ٤٩/٣١ الذي يدعو الطرفين إلى الامتناع عن إدخال تعديلات انفرادية على الوضع أثناء مرور الجزر بعملية المفاوضات الموصى بها.

٢٠ - وفيما يتعلق بالصحراء الغربية، قال إن السلفادور تعلق أهمية كبيرة على إيجاد حل سلمي وعادل ودائم تُحمى في إطاره حقوق الإنسان الواجبة للشعب وحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير. وأردف قائلاً إنه من الضروري للمغرب والجهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (جبهة البوليساريو) استئناف المحادثات بشكل عاجل. وأضاف أن وفد بلده يؤيد أي خطوات ترمي إلى تهيئة مناخ يفضي إلى الحوار، وبالتالي يؤيد مشروع القرار الذي قدمته الجزائر في هذا الشأن. وأعرب عن قلق السلفادور أيضاً إزاء الوضع في بورتوريكو، وأكد من جديد الإعلان الذي أصدرته جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في مؤتمر قمته الثالث الذي دعت فيه إلى أن تكون منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي منطقة خالية من الاستعمار.

٢١ - وأشاد بالأعمال الجيدة التي تضطلع بها إدارة شؤون الإعلام من أجل الترويج لمسألة إنهاء الاستعمار. وقال إن الموقع الشبكي ينبغي أن يتاح باللغات الرسمية الست، باستخدام محتوى حديث ومتسق وجيد التصميم، يعضد رسالته.

٢٢ - السيدة روبياليس دي شامورو (نيكاراغوا): قالت إن بلدها، وهو أول بلد في أمريكا الوسطى يستضيف إحدى الحلقات الدراسية الإقليمية التي تنظمها اللجنة الخاصة، قد تشرف باستضافة الحلقة الدراسية بشأن تنفيذ العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار في ماناغوا في أيار/مايو ٢٠١٥. وأشارت إلى أن وفد بلدها قد أصغى باهتمام في وقت لاحق إلى مقدمي الالتماسات وممثلي الأقاليم المخلصين، الذين أدلوا بحديثهم أمام اللجنة معبرين عن عزمهم على تحرير أنفسهم من الاستعمار.

سيادة إقليمية على الصحراء الغربية، لتحديد موعد للاستفتاء المقرر بشأن تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية، ولحث مجلس الأمن على معالجة قضايا حقوق الإنسان والاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية في الإقليم؛ ودعا إلى أن تُمنح بعثة الاستفتاء أيضا ولاية في مجال حقوق الإنسان بالإضافة إلى ولايتها الرئيسية المتمثلة في الإشراف على الاستفتاء.

٢٨ - وأضاف قائلاً إن استمرار الاحتلال الأجنبي في الصحراء الغربية يتعارض مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ويتنافى مع سلطة اللجنة ومصادقيتها، ويهدد السلام والأمن والاستقرار في القارة بأسرها. وأشار إلى أن الوضع في مخيمات اللاجئين نتيجة مباشرة للاستعمار، وينبغي ألا يستخدم للإهلاء عن السبب الأصلي. وقال إن مواطني الصحراء الغربية ما كان لهم أن يصبحوا في مخيمات اللاجئين في أرض أجنبية لو أن الأوضاع في وطنهم كانت على أفضل حال.

٢٩ - وتابع قائلاً إن استمرار المفاوضات المباشرة بين جبهة البوليساريو والمغرب أمر ضروري للتعجيل بإجراء الاستفتاء الذي طال انتظاره. وأعرب عن قلق وفده، لا سيما في ضوء قيام أحد الطرفين فيما مضى بعرقلة خطة التسوية التي وضعتها الأمم المتحدة، من عدم تحقيق أي تقدم ملموس على الرغم من عقد العديد من الاجتماعات بين الطرفين. وأشار إلى أنه إذا دعمت جميع الدول الأعضاء مهمة المبعوث الشخصي للأمم المتحدة، فإن ذلك سيعطي بالتأكيد دفعة جديدة للعملية. وأضاف قائلاً إن تقييد الشعب الصحراوي بوقف إطلاق النار على مدى ٢٣ سنة يثبت رغبته في التوصل لتقرير المصير بالوسائل السلمية.

٣٠ - السيد مغوبوزي (جنوب أفريقيا): قال إن بلده، نظراً لاستفادته من التضامن الدولي وجهود اللجنة الرابعة المبذولة لصالحه في الماضي، يدرك أهمية إنهاء الاستعمار.

تقرير المصير على نحو كامل. وأعلنت مطالبة نيكاراغوا بالإفراج الفوري وغير المشروط، استجابة للمطالب الإنسانية الدولية، عن أوسكار لوبيس ريبيرا، وهو سجين سياسي من بورتوريكو ما زال في سجون الولايات المتحدة منذ ما يزيد على ٣٤ عاماً.

٢٥ - وأردفت قائلة إنه من غير المقبول أن يظل شعب الصحراء الغربية غير قادر على ممارسة حقه في تقرير المصير والاستقلال، على الرغم من النداءات المتكررة من المجتمع الدولي على مدى ٤٠ عاماً؛ وأن إيجاد حل للوضع قد تأخر كثيرا. وأضافت أن المبعوث الشخصي للأمم المتحدة العام ينبغي أن يقدم تقريرا إلى اللجنة فيما يتعلق بالزيارة التي وعد بالقيام بها إلى الإقليم. وأشارت إلى أن نيكاراغوا ما زالت تُؤازر الكفاح الوطني للشعب الصحراوي من أجل التحرر، وأعربت عن أملها في أن تُستأنف المفاوضات بين الجمهورية الصحراوية العربية الديمقراطية والمملكة المغربية دون شروط مسبقة لتمكين الشعب من ممارسة حقه في تقرير المصير.

٢٦ - وفي ضوء الذكرى السنوية السبعين للأمم المتحدة والعقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار، قالت إنه ينبغي الآن منح جميع الشعوب والأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي الحق في تقرير المصير والاستقلال.

٢٧ - السيد شافا (زمبابوي): قال إن بلده، بوصفه مستعمرة سابقة، يدرك تماماً الشرور المتصلة بالاستعمار والإمبريالية، ويدعم نداءات الجمعية العامة المستمرة بمنح شعب الصحراء الغربية، التي تمثل آخر آثار الاستعمار في أفريقيا، حق تقرير المصير والاستقلال. وأشاد بالدعوة التي وجهها الاتحاد الأفريقي، في دورة مؤتمره المعقودة في حزيران/يونيه ٢٠١٥، إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة ببناء على الرأي الاستشاري الذي أصدرته محكمة العدل الدولية في عام ١٩٧٥ مؤكدة أن المغرب لم يكن له أي علاقة

الاستعجال. وأشار إلى أنه في عام ٢٠١٥ والعامين السابقين، اعتُمد النص ذاته في قرار المجلس السنوي بشأن الصحراء الغربية، على الرغم من أن عدم فعالية إجراءات الأمم المتحدة قد بلغ حد الأزمة، وما زالت بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية هي بعثة حفظ السلام الوحيدة، من بين بعثات الأمم المتحدة، التي ليس لديها آلية لرصد حقوق الإنسان. وقال إن شعب الصحراء الغربية قد عانى بما فيه الكفاية، وإنه يجب أن يتحرر.

٣٣ - السيدة كبونغو (جمهورية أفريقيا الوسطى): قالت إن حكومة بلدها تواصل دعم مبادرة الحكم الذاتي في الصحراء الغربية التي أطلقها المغرب في عام ٢٠٠٧، والتي وصفها مجلس الأمن بالجدية والمصادقية واتسامها بالتحديد. وأضافت قائلة إن المغرب قدم التزاماً ديمقراطياً مثالياً بالتخلي عن جزء من أراضيه، مع إنشاء مؤسسات تشريعية وتنفيذية وقضائية مستقلة في منطقة الصحراء التابعة له. وذكرت أن حكومة بلدها ترى أن المستويات العالية من المشاركة السياسية والاقتصادية والثقافية فيما بين سكان منطقة الصحراء تُعد دليلاً على انتمائهم التاريخي الطبيعي إلى المغرب. وأشارت إلى أن خطة الحكم الذاتي توفر الإطار السياسي العملي الوحيد لحل النزاع. وأعربت عن ترحيبها بالأعمال التي يضطلع بها المبعوث الشخصي للأمين العام، وحثت جميع الأطراف على التوصل إلى تسوية مقبولة للطرفين، مما من شأنه أن يفيد أيضاً في الحد من انتشار بعض الأزمات العسكرية والاجتماعية أو التوترات الإرهابية في المغرب العربي ومنطقة الساحل.

٣٤ - السيدة رضوان (المملكة العربية السعودية): قالت إن حكومة بلدها تدعو الأمم المتحدة إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة، وميثاقها الخاص بإنهاء الاستعمار. وأضافت أن وفد بلدها يبحث الدول

وأشار إلى أن المماثلة المتعمدة في عملية إنهاء الاستعمار في الصحراء الغربية، التي تدخل في صميم أعمال اللجنة، تعد، من ثم، أمراً محيياً للآمال. وأضاف قائلاً إن الإقليم يمثل المستعمرة الأفريقية الوحيدة، وأنه مدرج في قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي منذ عام ١٩٦٣، عندما كان تحت الحكم الاستعماري الإسباني. وذكر أن شعب الصحراء الغربية منخرط في كفاح من أجل تقرير المصير على أساس مبادئ إنهاء الاستعمار، وتعزيز حقوق الإنسان والشرعية الدولية والاستقرار والأمن في القارة الأفريقية؛ وأن الجمعية العامة أقرت على نحو دائم بحقه في تقرير المصير والاستقلال. وقال إن استمرار احتلال المغرب للصحراء الغربية يخل، من ثم، بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وبسلطة اللجنة ومصادقيتها.

٣١ - وأضاف قائلاً إن مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي قد أعلن، في آذار/مارس ٢٠١٥، أن الجمود السائد يزيد من حدة التوتر في الإقليم ويقوض الجهود الرامية إلى تعزيز التكامل في منطقة المغرب العربي؛ وأنه قد حث مجلس الأمن، في أيلول/سبتمبر، على التعجيل بحل النزاع، والتصدي الفعال في مجال حقوق الإنسان والتصدي لما أطلق عليه الاتحاد الأفريقي استغلال المغرب غير القانوني للموارد الطبيعية في الإقليم. وأشار إلى أن مؤتمر الاتحاد الأفريقي قد دعا الجمعية العامة، في قرار سبق أن اتخذته في حزيران/يونيه، إلى أن تحدد تاريخاً للاستفتاء في الصحراء الغربية وإلى أن تحمي سلامة الإقليم من أي إجراء يقوم به المغرب من شأنه أن يقوض سلامة الإقليم.

٣٢ - وفي حين أثنى على الجهود التي يبذلها المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة والمبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي إلى الصحراء الغربية والتي ترمي إلى التعجيل بالعملية، قال إن الدبلوماسية المكوكية لا تجدي، وإن جنوب أفريقيا تحث مجلس الأمن على تنفيذ قراراته بمزيد من

الدولي، بما في ذلك اتخاذ الدول القائمة بالإدارة مزيداً من الإجراءات وتقديمها مزيداً من المساعدات للأقاليم التابعة. وذكرت أن الأردن يدعو الأمم المتحدة إلى إكمال عملية إنهاء الاستعمار باستخدام وسائل من بينها إرسال بعثات زائرة إلى الأقاليم الـ ١٧ غير المتمتعة بالحكم الذاتي لأغراض جمع البيانات وأيضاً بهدف الوساطة والحوار فيما بين الأطراف. وقالت أيضاً إن إجراء استفتاءات شعبية تحت إشراف الأمم المتحدة جعل من الممكن أن تؤخذ الخصائص الإقليمية المعينة في الاعتبار على أساس كل حالة على حدة. وذكرت بأن تقرير المصير حق غير قابل للتصرف ويشمل إعطاء الشعوب حق الحصول على الموارد الطبيعية واستخدامها، فضلاً عن الحفاظ على تاريخها الثقافي وهويتها الوطنية.

٣٨ - وأشارت إلى أن الشعب الفلسطيني يعيش تحت الاحتلال منذ ٦٥ سنة. وذكرت أن الأردن يحث المجتمع الدولي على العمل من أجل إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ويطالب بإنشاء دولة فلسطينية حرة مستقلة داخل حدود عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية. وقالت إنه ينبغي حماية الشعب الفلسطيني، شأنه شأن جميع الشعوب التي تعيش تحت الاحتلال، من الممارسات القمعية أو العنصرية ومن الاستغلال، وطالبت الأمم المتحدة بصون مصالحه.

٣٩ - وفيما يتعلق بالصحراء الغربية، قالت إن الأردن يدعو جميع الأطراف إلى التعاون مع المبعوث الشخصي للأمين العام في جميع مساعيه الحميدة وإلى التعاون مع بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء. وأشارت إلى أن الأمم المتحدة هي الوسيط الوحيد الذي تقبله جميع الأطراف ويمكنه تحقيق تقارب. وأكدت تشجيع الأردن على استمرار المناقشات الثنائية، جنباً إلى جنب مع الدبلوماسية المكوكية وغيرها من

القائمة بالإدارة على أن تتحمل مسؤولية المشاركة مع جميع الأطراف المعنية في حوار بناء.

٣٥ - وقالت إن المملكة العربية السعودية تؤكد على أهمية حقوق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وممارسة جميع حقوقه غير القابلة للتصرف. ولذلك تدعو المملكة إلى وضع جدول زمني فوري لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإرغام إسرائيل على احترام القانون الدولي، وإلى أن تتعاون إسرائيل في إطار مبادرة السلام العربية التي أعادت المملكة إطلاقها منذ ما يزيد على ثلاث سنوات بهدف إنشاء دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس الشرقية. وأعربت عن قلق المملكة العربية السعودية البالغ إزاء الإجراءات الاستفزازية التي تتخذها سلطات الاحتلال والمستوطنون الإسرائيليون، بما في ذلك إحداث أضرار في بعض المساحد، وزيادة وتيرة العنف. وأضافت قائلة إن المملكة تدعو إلى الوقف الفوري لهذه التدابير وتحث المجتمع الدولي على النهوض بمسؤولياته في هذا الصدد.

٣٦ - وأعربت عن ثنائها على الجهود التي يبذلها الأمين العام ومبعوثه الشخصي من أجل التوصل إلى حل لمسألة الصحراء الغربية وفقاً لقرارات مجلس الأمن. وقالت إن الحكم الذاتي الذي يقبله الطرفان سيكون خياراً جيداً. وأشارت إلى أن المملكة العربية السعودية تدعو جميع الأطراف إلى تقبل السبل المبتكرة للتوصل إلى حل سياسي قائم على الحوار. وقالت إن إنهاء النزاع بصورة دائمة أمر حيوي للاستقرار والأمن في منطقة الساحل.

٣٧ - السيدة الصغير (الأردن): قالت إن الذكرى السبعين لإنشاء الأمم المتحدة ينبغي أن تحفز المبادئ العليا المتمثلة في العدالة والحرية والديمقراطية. وأضافت قائلة إن بقاء بعض الشعوب تحت الاحتلال الاستعماري يستدعي بذل مزيد من الجهود والتعاون بين الدول وفي المجتمع

لإجراء الاستفتاء في الصحراء الغربية والقيام بكل ما يلزم لتعجيل إنهاء النزاع، مع التصدي بفعالية لحقوق الإنسان والاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية للإقليم وحمايته من التقويض.

٤٢ - وفيما يتعلق بالوضع الفلسطيني - الإسرائيلي، عبر عن قلق زامبيا البالغ، مع ترحيبها بمنح الأمم المتحدة فلسطين صفة مراقب من غير الأعضاء، إزاء المآزق الذي طال أمده، وعدم امتثال الطرفين لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة أو الاتفاقات المشتركة التي توصلت إليها هما نفساهما، لا سيما بسبب الحالة الإنسانية المقلقة في الميدان. وتدعو زامبيا الطرفين إلى العودة على وجه الاستعجال إلى حوار جاد. وقال إن حكومته تعترف بالسلطة الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني في كفاحه من أجل تقرير المصير، وبحقه غير القابل للتصرف في إنشاء وطن خاص به. وتؤمن زامبيا بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والاستقلال على أساس قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧). ولذلك، تؤيد انضمام فلسطين إلى عضوية الأمم المتحدة كعضو كامل العضوية.

٤٣ - السيدة فوفانا (بوركينافاسو): قالت إن بلدها يقف في تضامن مع الشعوب التي لا تزال تعيش في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي والتي تكافح من أجل التخلص من هيمنة الاحتلال لتحديد مستقبلها بحرية. وأضافت قائلة إن أوضاع تلك الشعوب لا يمكن حلها إلا بالالتزام الصادق من الدول القائمة بالإدارة والمجتمع الدولي، مع أخذ إعلان إنهاء الاستعمار ومبدأ تقرير المصير كمقياسين لهذا الغرض.

٤٤ - وفي أفريقيا، قالت إن الوضع في الصحراء الغربية متأزم منذ وقت طويل. وأضافت قائلة إنه من أجل إيجاد مخرج من الأزمة، يجب على جميع الأطراف المعنية أن تستأنف المحادثات الجدية وأن تتخذ موقفاً واقعياً قائماً على

المبادرات التي يطلقها المبعوث الخاص. وقالت إن الاقتراح المغربي للحكم الذاتي يتسم بالجدية والمصداقية، وإن الأردن يبحث جميع الأطراف على العودة إلى طاولة المفاوضات من أجل التوصل إلى حل عادل ودائم يستند إلى قرارات مجلس الأمن والقانون الدولي، مع الأخذ في الاعتبار الشواغل التي تتعلق بسكان الصحراء الغربية. وأعربت عن ترحيب الأردن بالجهود التي يبذلها المغرب لتحقيق التنمية في المنطقة، وشددت على أهمية استمرار التعاون بين مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والسلطات المغربية من أجل كفاءة تنفيذ توصيات المفوضية.

٤٥ - وتحدثت قائلة إنه على الدول القائمة بالإدارة العمل مع الأمم المتحدة، قبل منح الاستقلال، من أجل القضاء على الفقر والبطالة والتمييز العنصري في الأقاليم الواقعة تحت سيطرتها. وأضافت أنه من المهم الإسراع بإنهاء الاستعمار، وأن الأردن يرحب بالتزام الأمين العام، وببذله المساعي الحميدة لإحراز تقدم في غضون إطار زمني مناسب لكل حالة.

٤٦ - السيد تشينبونغا (زامبيا): قال إنه على الرغم من الجهود المتواصلة التي تبذلها الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية من أجل إيجاد حل للنزاع على الصحراء الغربية الذي استمر على مدى أكثر من أربعة عقود، ودعوات المناصرين لإنهاء الاستعمار، مثل بلده، لم يحرز أي تقدم في استعادة حقوق الشعب في آخر ما تبقى في أفريقيا من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وأضاف قائلاً إن الإقليم، كغيره من الأقاليم التي تعيش الحالة نفسها، يجري حرمانه من الحق في تقرير المصير، الذي هو أساس الدولة الديمقراطية. وقال إن وفد بلده يؤيد الدعوة التي وجهها مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لمضاعفة جهوده والاضطلاع بمسؤولياته، وتحديد موعد

وذكرت أن ترك ذلك النزاع الطويل الأمد دون حل هو أكثر مظاهر إخفاق الأمم المتحدة استمراراً.

٤٧ - وفيما يتعلق بالشرق الأوسط، تحدثت قائلة إن باكستان تواصل دعم كفاح الشعب الفلسطيني العادل من أجل السلام والحرية، وسعيه من أجل الحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة. وأشارت إلى أن قيام دولة فلسطينية قوية وقابلة للبقاء هو أفضل ضمان للسلام.

٤٨ - السيد فام كوانغ هيو (فيت نام): قال إن بلده يأسف لأن مهمة إنهاء الاستعمار لم تكتمل بعد. وقال إنه، منذ إنشاء اللجنة الخاصة لإنهاء الاستعمار، شهد الجميع إنجازاتها إذ تعمل على الوفاء بمبادئ الميثاق وقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥). وأضاف قائلاً إنه على الرغم من ذلك لا يزال ينبغي إنهاء الاستعمار في ١٧ من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي التي هي موطن لما يقرب من مليوني شخص، وهو وضع يقوض الجهود الرامية إلى ضمان الاحترام العالمي لحقوق الإنسان والحريات الأساسية. وأشار إلى أن التوعية التي قامت بها بعض الدول القائمة بالإدارة مؤخراً في الأراضي التي تسيطر عليها كان أمراً مشجعاً، وقال إن وفده يشدد على الحاجة إلى توسيع نطاق ممارسة عقد تلك المناقشات البناءة. وحث الأمم المتحدة أيضاً على أن تؤدي دوراً في كفالة أن تصون الدول القائمة بالإدارة الحقوق غير القابلة للتصرف للشعوب التابعة لها في التنمية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية وحقها في تقرير المصير إلى أن تحصل على استقلالها.

٤٩ - السيد مندوسا - غارسيا (كوستاريكا): أشاد بالأعمال التي تقوم بها اللجنة الخاصة للاستفادة من النجاحات التي حققتها الأمم المتحدة سابقاً، بغية القضاء على الاستعمار، وقال إن حكومة بلده تؤيد تماماً حقوق الأرجنتين في السيادة على جزر مالفيناس وجزر جورجيا

التوافق من أجل التحرك نحو حل سياسي دائم يقبله الجميع. وفي هذا الصدد، قالت إن بوركينا فاسو تثنى على الجهود التي يبذلها الأمين العام ومبعوثه الشخصي، وترحب بتمديد ولاية بعثة الاستفتاء في الصحراء الغربية. وقالت إن حكومتها تعتبر أن المقترح المغربي لعام ٢٠٠١ يمنح صفة الاستقلال الذاتي لمنطقة الصحراء خيار موثوق به ويتسم بالواقعية ويهدف إلى تسوية النزاع على نحو يمكن أن يوحد المنطقة في مواجهة مشاكلها الأمنية المتزايدة.

٤٥ - السيدة لوزي (باكستان): أعربت عن تقديرها للإجراءات التي تتخذها اللجنة الخاصة بشأن خطة إنهاء الاستعمار التي لم تستكمل بعد، وقالت إنه بدون توافر إرادة سياسية من الجمعية العامة ومجلس الأمن، فإن توصيات اللجنة لن تنفذ. وأشارت إلى أن الاستعمار والسيطرة الأجنبية يتنافيان مع المبدأ العالمي المتمثل في الحرية السياسية والاقتصادية. وأردفت قائلة إن أهداف التنمية المستدامة العادلة التي اعتمدها الأمم المتحدة مؤخراً تقوم على شمل الجميع، ولكن الشعوب في الأقاليم التابعة، غير قادرة على ممارسة حقها في تقرير مصيرها، ولذا تتأخر عن الركب ولا يمكنها أن تتطلع إلى تلك الأهداف. وقالت إن المسؤولية الأخلاقية تقع على عاتق المنظمة تجاه هذه الشعوب. وأشارت إلى أنه يجب بذل جهود متضافرة من أجل تنفيذ قرارات مجلس الأمن على نحو موحد وغير تمييزي، لأن التنفيذ الانتقائي يضعف ثقة المجتمع الدولي، ويقوض مصداقية منظومة الأمم المتحدة، ويزيد عمق النزاعات ويفاقم معاناة الشعوب التابعة.

٤٦ - وفي جنوب آسيا، أشارت إلى أن عدة قرارات لمجلس الأمن قد أقرت الحق غير القابل للتصرف لشعب جامو وكشمير في تقرير المصير. وقالت إن باكستان ملتزمة بإيجاد حل سلمي للنزاع في جامو وكشمير تقبله جميع الأطراف.

من الماضي في القرن الحادي والعشرين. وأشار إلى أن الأعمال التي تقوم بها اللجنة الرابعة لا تزال تحظى بأهمية بالغة في الدفع قدماً بعملية إنهاء الاستعمار في كاليدونيا الجديدة التي لم تكتمل بعد، نظراً للمسائل السياسية الخاصة المتعلقة بذلك الإقليم.

٥٢ - وفيما يتعلق بالصحراء الغربية، قال إن وفده يؤيد العملية السياسية البناءة التي تنفذ تحت رعاية الأمين العام للأمم المتحدة ومبعوثه الشخصي من أجل التوصل إلى تسوية سياسية دائمة يقبلها الطرفان وتشمل جميع الأطراف المعنية. وتابع قائلاً إنه ينبغي أن تقوم المفاوضات، كما أوصت قرارات مجلس الأمن، على التوافق والواقعية والنية الحسنة، وحث الأطراف على التحلي بالمرونة. وأعرب عن ترحيبه بتقديم السلطات المغربية والأطراف الأخرى ذات الصلة التزاماً بالعمل مع الأمم المتحدة. بيد أنه بالنظر إلى القيود المفروضة على الموارد في منظومة الأمم المتحدة، أشار إلى أن ثمة حاجة ماسة للتعاقد والاتساق في مشاركة الأمم المتحدة في الصحراء الغربية، والأعمال التي تضطلع بها اللجنة الخاصة فيما يتعلق بهذه المسألة.

٥٣ - وقال إن حكومة بلده ترى أن المبادرة المغربية للحكم الذاتي تمثل اقتراحاً جديراً بالاهتمام يسمح بتقرير المصير من خلال الوسائل الديمقراطية التي تحترم الحقوق الفردية والجماعية، مع حماية حق الأسر التي شنتها النزاع في لم الشمل. وأضاف قائلاً إن المبادرة تقدم إطاراً محتملاً للتوصل إلى تسوية سياسية عن طريق التفاوض لذلك النزاع الذي طال أمده.

٥٤ - السيد اندونغ ايلا (غابون): قال إنه من المشير للقلق أنه، في منتصف العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار، لا يزال هناك ١٧ إقليمًا غير متمتع بالحكم الذاتي. وأردف قائلاً إنه ينبغي للمنظمة أن تجدد جهودها للمساعدة في

الجنوبية وجزر سانديويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها. وأردف قائلاً إن مطالب الأرجنتين مطالب عادلة، وتحظى بتأييد العديد من قرارات الجمعية العامة التي تصنف النزاع على السيادة بوصفه حالة استعمارية خاصة وفردية. وأشار إلى أنه وفقاً لما ورد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) فإن أي محاولة تهدف إلى تفكيك الوحدة الوطنية لأي بلد ووحدة أراضيه بشكل جزئي أو كلي هي محاولة لا تتماشى مع أغراض ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وذكر أن ٥٠ عامًا قد مضت على تناول الجمعية العامة للمرة الأولى مسألة جزر مالفيناس في القرار ٢٠٦٥ (د-٢٠)، ورغم أن القرارات المتعاقبة تطرقت إلى المسألة مرة أخرى، لم يجرز أي تقدم كبير. ولذلك تحث كوستاريكا الطرفين على استئناف المفاوضات من أجل تسوية النزاع.

٥٠ - وفيما يتعلق بالصحراء الغربية، ذكر أن كوستاريكا تؤيد إيجاد حل سياسي ديمقراطي عادل ودائم ومقبول لدى كافة الأطراف، قائم على أساس الأحكام القانونية الدولية التي تنظم عملية إنهاء الاستعمار التي تقودها الأمم المتحدة. وأشار إلى الأهمية الخاصة التي يتسم بها القراران ١٥١٤ (د-١٥) و ١٥٤١ (د-٢٠) واللذان يخلصان بشكل منطقي إلى أن حق تقرير المصير يقتضي تنظيم استفتاءات تسمح للشعوب التي تتطلع إلى خيارات الاستقلال أو الحكم الذاتي أو الاندماج بالتعبير عن اختيارها. وفي حين أن بعثة الاستفتاء في الصحراء الغربية تضطلع بأعمال قيمة، قال إنه يجب توسيع نطاق ولايتها لتشمل رصد حقوق الإنسان في الصحراء الغربية ومخيمات تندوف على حد سواء.

٥١ - السيد ساروفا (بابوا غينيا الجديدة): تحدث، مشيراً إلى أن العديد من الأقاليم الـ ١٧ المتبقية غير المتمتعة بالحكم الذاتي تقع للأسف في منطقة المحيط الهادئ التي ينتمي لها بلده، فقال إنه ينبغي مضاعفة الجهود لجعل الاستعمار ذكرى

الوطنية، يزيد من الحاجة الملحة إلى تسوية النزاع في الصحراء الغربية، الذي يعرقل المغرب العربي بالفعل، فضلاً عن معالجة الأسباب الجذرية لتلك التهديدات قبل أن يمكنها الانتشار إلى مناطق أخرى من أفريقيا لديها قدرة أقل على معالجتها. ولذلك تدعو بروندي طرفي النزاع إلى الانخراط في مفاوضات حقيقية تحت رعاية الأمين العام. وقال إنه ينبغي على كل طرف أن يقبل احتمال عدم تلبية جميع مطالبه، والسعي بدلاً من ذلك من أجل حل سياسي مقبول لدى الطرفين يقوم على الواقعية وروح التوافق، على النحو المنصوص عليه في قرار مجلس الأمن ٢٢١٨ (٢٠١٥)، مما يسمح بتجديد التعاون فيما بين جميع دول المغرب العربي. وأردف قائلاً إنه ينبغي للأمين العام في الوقت ذاته الاستمرار في تعزيز تحسين العلاقات بين الدولتين المعنيتين في المقام الأول، بما في ذلك فتح الحدود المشتركة بينهما في نهاية المطاف.

٥٧ - ولأن وفد بلده يرى المسألة باعتبارها مسألة إقليمية في منطقة الساحل، أعرب عن تجديد تأكيده على الأحكام الواردة في مختلف قرارات مجلس الأمن التي تدعو إلى مفاوضات موضوعية وواقعية، بوصفها الوسيلة الوحيدة لتحقيق حل سياسي، وإلى التعاون التام من جانب الطرفين ودول اتحاد المغرب العربي مع الأمم المتحدة وفيما بينها من أجل تعزيز الاستقرار والأمن والتكامل في المنطقة. ومع أخذ البعد الإقليمي في الاعتبار، أعرب عن دعوة بروندي إلى المبعوث الشخصي للأمين العام لإقامة اتصالات مع البلدان الأخرى في شمال أفريقيا ومع المنظمات دون الإقليمية.

٥٨ - وأشار إلى أنه، خلال الزيارة التي قام بها المبعوث الشخصي مؤخرًا، أكدت السلطات المغربية مجدداً دعمها الكامل للعملية السياسية التي تقودها الأمم المتحدة، كما أكدت التزامها بمواصلة العمل لإنجاح العملية. وذكر أن

تضييق الفجوات فيما يتعلق بالمعلومات والتدريب، بغية النهوض بالتقدم الاقتصادي والاجتماعي في تلك الأقاليم. ولذلك يتعين على الدول القائمة بالإدارة إتمام إنهاء الاستعمار في الأقاليم الخاضعة لسيطرتها، وفقاً لما يتصل بالموضوع من قرارات الجمعية العامة والسماوات الخاصة بكل حالة.

٥٥ - وفيما يتعلق بمسألة الصحراء الغربية، قال إن غابون تدعم الجهود التي يبذلها الأمين العام ومبعوثه الشخصي من أجل كفالة التوصل إلى حل سياسي دائم ومقبول لدى الطرفين للنزاع تحت رعاية الأمم المتحدة. وأردف قائلاً إنه ينبغي التعامل بحذر مع الوضع الأمني لمنع التهديدات المتفشية في أنحاء أخرى من المنطقة، بما في ذلك الإرهاب، من الانتشار في الصحراء الغربية. ودعا، من ثم، إلى إعطاء المفاوضات زخماً جديداً. وأشار إلى أن غابون ترحب بالمبادرة المغربية للحكم الذاتي بوصفها وسيلة موثوقة بما لإنهاء المأزق الحالي والتوصل إلى اتفاق دائم، وأثنى على الخطوات التي يتخذها المغرب لتعزيز حقوق الإنسان، وتحسين الوضع الإنساني والقيام بمبادرات سياسية واقتصادية واجتماعية في منطقة الصحراء. وقال إنه يتعين على جميع الأطراف أن تتوافق وتشارك بفعالية في مفاوضات موضوعية وفقاً لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن. وأضاف قائلاً إن جميع بلدان منطقة الساحل والصحراء ينبغي أيضاً أن تنضم إلى الجهود المبذولة لضمان الاستقرار والتنمية مع التقليل إلى أدنى حد من آثار انتشار الإرهاب المتمثلة في زعزعة الاستقرار في المنطقة، بحيث يمكن للمغرب العربي المضي قدماً ككيان واحد.

٥٦ - السيد شينغيرو (بروندي): قال إن تزايد عدم الاستقرار وانعدام الأمن في منطقة الساحل بسبب ازدياد معدلات الإرهاب والاتجار بالأشخاص والجريمة عبر الحدود

٦٠ - السيد دياز بارتولومي (الأرجنتين): قال إن جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها جزء لا يتجزأ من الأراضي الوطنية للأرجنتين التي تحتلها المملكة المتحدة بصورة غير قانونية وأنها موضوع نزاع معترف به دولياً بين البلدين يتعلق بالسيادة.

٦١ - وأضاف قائلاً إن جميع قرارات الجمعية العامة ذات الصلة قد حثت الحكومتين على استئناف المفاوضات بهدف التوصل، في أقرب وقت ممكن، إلى حل سلمي ودائم للنزاع. واتخذت اللجنة الخاصة قرارها الأخير الذي يتضمن معنى مماثلاً في حزيران/يونيه ٢٠١٥. وأضاف أن وفد بلده يأسف لأن حكومة المملكة المتحدة تريد تشويه التاريخ للتغطية على الاغتصاب الذي ما فتئت الأرجنتين تحتج عليه منذ الغزو البريطاني. وقال إنه ينبغي للمملكة المتحدة بدلاً من ذلك أن تتصرف بصورة قانونية وبروح من المسؤولية وتستجيب لدعوة الجمعية العامة إلى استئناف المفاوضات من أجل حل النزاع على السيادة بطريقة سلمية، مع مراعاة مصالح سكان الجزر.

٦٢ - وأشار إلى أنه نظراً للوضع الاستعماري الذي اعتُبر وضعاً خاصاً وفردياً، لا ينطبق مبدأ تقرير المصير، الذي تحترمه الأرجنتين، على حالة جزر مالفيناس. وذكر أن الجمعية العامة أوضحت ذلك في سياق اتخاذ القرار ٢١/٤٠ في عام ١٩٨٥ من خلال رفض إدراج أي إشارة إلى تقرير المصير على النحو الذي طلبته المملكة المتحدة، ولم تقبل أي من قرارات الجمعية العامة الأخرى المتعلقة بهذه المسألة تطبيق هذا المبدأ على الحالة الخاصة بجزر مالفيناس.

٦٣ - وأضاف قائلاً إن الأرجنتين ترفض مزاعم المملكة المتحدة بأن وجودها العسكري يأتي رداً على الأحداث التي وقعت في عام ١٩٨٢ لعدم صحتها، وأشار إلى الأحداث

بوروندي تعتبر خطة الاستقلال الذاتي التي قدمها المغرب خياراً واقعياً وقابلاً للبقاء من أجل تسوية هذا النزاع الطويل الأمد. وأضاف أن بلده يدعو الأطراف المعنية مباشرة إلى العمل حصراً في إطار المساعي الحميدة التي يبذلها الأمين العام للأمم المتحدة من أجل التفاوض للتوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ومقبول لدى الطرفين. وقال إن بوروندي، التي استعادت الديمقراطية مؤخراً بدعم من الأمم المتحدة، يمكنها أن تشهد على فعالية الأمم المتحدة.

البيانات التي يدلى بها ممارسة لحق الرد

٥٩ - السيد شيري (المملكة المتحدة): تحدث رداً على وفود هندوراس وكوبا والسلفادور ونيكاراغوا وكوستاريكا، فقال إن حكومة بلده ليس لديها أي شك بشأن سيادتها على جزر فوكلاند وجورجيا الجنوبية وساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بكل من الإقليمين، ولا بشأن مبدأ تقرير المصير وحق سكان جزر فوكلاند فيه وفقاً لميثاق الأمم المتحدة والمادة ١ من العهدين الدوليين للأمم المتحدة الخاصين بحقوق الإنسان، التي يقرر بمقتضاها السكان بحرية وضعهم السياسي ويسعون من أجل تحقيق تنميتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وقال إن الأرجنتين قد أشارت إلى دعم دولي للمفاوضات المتعلقة بالسيادة، بما في ذلك قرارات الأمم المتحدة، ولكن أياً من هذه لا يغير من التزام الدول باحترام مبدأ تقرير المصير الملزم قانوناً. ولا يمكن أن يكون ثمة حوار بشأن السيادة ما لم تكن هذه رغبة سكان جزر فوكلاند. وأضاف قائلاً إن المملكة المتحدة لا تعمل لعسكرة الجزر، لأن قواتها في جنوب المحيط الأطلسي قوات دفاعية وموجودة بمستويات ملائمة لكفالة توافر قدرات دفاعية ضد أي تهديد محتمل. وأشار إلى أن وجودها العسكري في الواقع قد انخفض بدرجة كبيرة على مر الزمن.

وأضافت قائلة إن منطقة جامو وكشمير لم تكن قط جزءاً لا يتجزأ من الهند. وذكرت أن عدة قرارات لمجلس الأمن أقرت بأن جامو وكشمير إقليم متنازع عليه، وأشارت إلى أن النتيجة ينبغي أن تحددها إرادة السكان هناك في إطار استفتاء حر يجرى تحت رعاية الأمم المتحدة؛ ولا يمكن أن تخل محله أي عملية انتخابية تجريها السلطات الهندية. وقالت إن هذه القرارات قد قبلتها الهند وباكستان، وهي ملزمة للطرفين. ولم يتم تنفيذها بعد.

٦٧ - السيد سينغ (الهند): أعرب عن رفضه الملاحظات التي أدلت بها ممثلة باكستان، وحثها على إمعان التفكير في توجه بلدها بدلاً من إساءة استخدام الحق في الرد وإهدار وقت اللجنة.

٦٨ - السيدة سيد (باكستان): أشارت إلى أنها ستمتنع عن تقديم اقتراح لمثل الهند بأن يحسن صنفاً بالتفكير في مشاكل بلده المحلية، وقالت إن مسألة جامو وكشمير لا يمكن تخطيطها بالخطب الفارغة، حيث إنها ستظل دائماً موضع خلاف رئيسي بين الهند وباكستان. فالسلام والأمن الدائم في المنطقة يتوقفان على التوصل إلى حل عادل ودائم لذلك النزاع وفقاً لقرارات مجلس الأمن. وقالت إن حكومة بلدها مقتنعة بأن الأمم المتحدة أنسب محفل لإثارة المسألة.

رفعت الجلسة الساعة ١٣:٠٠

العسكرية التي وقعت في عام ١٨٣٣ والسياس الإمبريالي لأنشطة المملكة المتحدة في ذلك الوقت. وأشار إلى أن أي مراقب رشيد يرى أنه لا يمكن النظر للأرجنتين، منذ استعادتها الديمقراطية في عام ١٩٨٣، على أنها تمثل تهديداً عسكرياً. ولكن بلده يرى الأنشطة العسكرية التي تقوم بها المملكة المتحدة في جنوب المحيط الأطلسي تهديداً للأمن الإقليمي، وذكر أن العديد من المنتديات الإقليمية رفضت وجودها العسكري بما في ذلك السوق الجنوبية المشتركة، واتحاد أمم أمريكا الجنوبية وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

٦٤ - وأعرب عن تأكيد الأرجنتين مجدداً على حقوقها المشروعة في السيادة على جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها، وهي جزء لا يتجزأ من الأراضي الوطنية.

٦٥ - السيد سينغ (الهند): قال إن وفد بلده يرفض الإشارة الواهية لمثلة باكستان إلى جامو وكشمير باعتبارها لا تتعلق على الإطلاق بأعمال اللجنة، لأن ولاية جامو وكشمير جزء لا يتجزأ من الهند. وأضاف قائلاً إن الدستور الهندي يضمن الحقوق الأساسية لجميع المواطنين. وأشار إلى أن شعب جامو وكشمير اختار مصيره بصورة سلمية، وفقاً للمبادئ والممارسات الديمقراطية المقبولة عالمياً. فقد مكنت الانتخابات الديمقراطية التي أجريت في إطار مراقبة من وسائل الإعلام الدولية، السكان هناك من التعبير عن رغباتهم وانتخاب ممثلهم بحرية.

٦٦ - السيدة سيد (باكستان): تكلمت، رداً على ممثل الهند قائلة إن مزاعمه واهية، لأن العديد من قرارات مجلس الأمن قد اعترفت بحق شعب جامو وكشمير في تقرير المصير، ولذا فإن الحرمان من هذا الحق على مدى أكثر من ٦٠ عاماً له صلة كبيرة بالمناقشات التي تدور في اللجنة.